

إطار مقترح لتنفيذ دور الحوكمة البيئية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية دراسة تطبيقية على جامعة عين شمس

[١٦]

سامح حسن عبد العال الحفناوي^(١) - خالد حسين احمد^(٢) - صلاح حسن سلام^(٢)
(١) طالب دراسات عليا، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية
التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

يتطرق البحث إلى موضوع حوكمة الجامعات في ظل تزايد الإهتمام بحوكمة الجامعات في نهاية القرن الماضي ومع بداية القرن الحالي على المستوى العالمي والمحلي، كما يحاول البحث إبراز دور حوكمة الجامعات في تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة، ويساعد إدارة الجامعة في القيام بدورها الرئيسي في مواجهة التحديات التي تواجهها. ويزداد أهمية هذا الموضوع حيث أن الطلب على التعليم العالي في إزدیاد مستمر، كما أن مؤسسات التعليم العالي كمستفيدين من الأموال العامة للدولة، تواجه ضغوط جديدة لتكون أكثر فاعلية وإستجابة لمتطلبات المجتمع وسوق العمل . مما يحتم التوجه نحو مزيد من الشفافية والمساءلة العامة على وضع يواكب التحرك نحو مزيد من الإستقلالية .وضمن أن تتم إدارة أنظمة التعليم بكفاءة وفاعلية .

وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على عينة الدراسة، ووزعت على (٢٠٣) فردا من مجتمع الدراسة(اعضاء هيئة التدريس، الإداريين، الطلاب) وقد تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات وتفسيرها.

ولقد توصل الباحثون الى النتائج والتوصيات التالية

- النتائج: يجب على الحكومة المصرية أن تضع إطاراً قانونياً واحداً لقطاعات التعليم العالي يغطي جميع الجامعات الحكومية، والمعاهد الفنية، والمؤسسات الخاصة (الهادفة للربح وغير الهادفة للربح) .
- التوصيات:

- مراجعة أنظمة ومفاهيم الحوكمة ومدى تطبيقها، ونتائجها بصفة دورية وإعادة صياغة البنود البالية والتي عفا عليها الزمن ووضع أنظمة تتماشى مع وضع الجامعة ومتطلبات الطلبة والموظفين بوضوح .
- تكوين لجان مختصة وفعالة للفحص والمراقبة الدائمة لتحديد مدى تطبيق مفاهيم الحوكمة في الجامعات .
- ضرورة انشاء لجان تعمل على التدخل السريع للموضوعات العاجلة وتكون معروفة للمجتمع الخارجي أو الداخلي ويكون هدفها حل المشكلات .

مقدمة البحث

لقد ظهر مفهوم حوكمة الجامعات في نهاية القرن الماضي ومع بداية القرن الحالى لتعبر عن الأزمة الحقيقية التي تمر بها المؤسسات الجامعية وبدائل الحلول المقترحة لها، تلك الأزمة التي تتمثل في أن هناك كيانات جامعية وضعتها السلطة التنفيذية فوق الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، لتكون مهمتها اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون هؤلاء، دون أن يكون لأي منهم (أعضاء هيئة التدريس، الإداريين، الطلاب) حق مناقشة هذه القرارات أو الاعتراض عليها. وهو ما يعزز استمرار ثقافة العزوف عن المشاركة في الحياة العامة سواء داخل الجامعة أو خارجها، كما يضعف تطور الجامعة بوصفها المؤسسة الأكاديمية المفترض فيها أن تعيد صياغة التوجهات الثقافية والعرفية والعلمية للمجتمع، نظراً لوضع القرار في يد طرف واحد من أطراف المؤسسة الجامعية، ووضع باقي الأطراف من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب في وضع المتلقي لهذه القرارات والملتزم بتنفيذها دون مناقشة، فعلى سبيل المثال تؤخذ القرارات المتعلقة بالمناهج التعليمية دون أن يكون للطلاب حق المشاركة في صياغة خطط هذه المناهج والهدف منها، وكذلك الإتحادات والأسر الطلابية باعتبارها كيانات الهدف منها تدريب الطلاب على المشاركة في الحياة العامة وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام الآخرين، فوفقاً لتصريحات وزير التعليم العالي في مصر أن إقبال الطلاب على انتخابات إتحاد الطلاب عام ٢٠٠٨ لم تتجاوز ٧%، والسبب في هذا العزوف هو عدم تعبير هذه الكيانات عن الطلاب بشكل حقيقي، بل إنها تحولت إلى أداة لقمع الحريات الطلابية (المصدر: د.جمال حلاوة، نداء دار طه، جامعة القدس، معهد التنمية المستدامة، دائرة العلوم التنموية، فلسطين) .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي:.. تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود تناسب بين أعداد أعضاء هيئة التدريس وأعداد الطلاب خاصة في الكليات النظرية بينما تتفاهم أعداد أعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات العملية (دراسة الباحثة عللى ايمان ٢٠١٥) . وجود تدنى في مستويات الافصاح والشفافية وضعف انظمة وآليات الرقابة والاشراف على الانشطة الجامعية الامر الذى يظهر فى عدم وجود عناصر بشرية مدربة . وكذلك عدم وجود الاساليب المناسبة والفعالة لتنفيذ الخطط والاهداف وتحديد المسؤوليات وضبط العلاقات بين الاطراف التى تؤثر فى الاداء الجامعات . وضعف البنية الاساسية للجامعات لمواجهة الزيادة المتوقعة فى اعداد الطلاب. دراسة الباحث (عزة نادى عبد الظاهر عبد الباقي ٢٠١٧)

أهداف البحث

يتمثل الهدف الاساسى للبحث في وضع اطار مقترح لتفعيل الحوكمة البيئية فى تحسين أداء المؤسسات الحكومية.
وفى ضوء الهدف الاساسى للدراسة يمكن بيان الأهداف الفرعية الآتية:
١- التعرف على مدى تأثير تفعيل الحوكمة فى الجامعات على تحسين آدائها
٢- استنتاج تأثير المشكلات البيئية على جودة اداء الجامعات .
٣ - دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الجامعات ومنظومة الرقابة على ادائها.
٤- دراسة مدى مساهمة الحوكمة البيئية فى ضمان الجودة بقطاع التعليم العالى .

أسئلة البحث

- ماإمكانية تفعيل دور الحوكمة البيئية فى تحسين اداء المؤسسات الحكومية ؟
ويستمد من هذا السؤال مجموعة اسئلة فرعية منها
- ١ - ماهو مفهوم الحوكمة المؤسسية وما هي آليات تطبيقها؟
 - ٢- ما هو دور حوكمة الجامعات فى ضمان جودة المؤسسات الجامعية ؟
 - ٣- ما هي أهم ملامح الإطار الذي عن طريقة يمكن المساهمة في تذليل بعض أو كل الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة فى المؤسسات الجامعية؟
 - ٤- ماهو دور اصحاب المصالح (اعضاء هيئة التدريس - الطلاب - الاداريين) فى الالتزام بمبادئ الحوكمة فى الجامعات ؟

فرض البحث

- يتطلب تحقيق اهداف البحث والوصول الى حلول واجابات للاشكالية المطروحة وذلك من خلال صياغة الفروض التالية:
- الفرض الاول:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل دور الحوكمة البيئية وتحسين أداء الجامعات تفعيل
- الفرض الثانى:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق المؤسسات الجامعية مبادئ الحوكمة وضمان جودة التعليم العالى.
- الفرض الثالث:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين آليات الحوكمة البيئية والرقابة على اداء الجامعات

محدود البحث

- حيث امكن حصر لحدود الدراسة فى ثلاثة انواع رئيسة وهى .
- الحدود المكانية:** تمثل الحدود المكانية لتلك الدراسة فى الجامعات الحكومية فى جمهورية مصرالعربية وبصفة خاصة جامعة عين شمس لانها تمثل نموذجاً للمؤسسات الحكومية

الحدود الزمانية: تتمثل الفترة الزمنية الخاصة للدراسة في ذلك البحث خلال العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ وذلك عن طريق جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة.
الحدود البشرية: تشتمل الدراسة على عينة من السادة أعضاء هيئة التدريس والإداريين و الطلاب بجامعة عين شمس وذلك لمعرفةهم وقربهم من تطبيق وممارسة مبادئ الحوكمة .

متغيرات البحث

يبني البحث الحالي نموذجاً افتراضياً يعبر عن التأثير المنطقي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث أن البحث يحتوى على متغير مستقل ومتغير تابع حيث أن المتغير مستقل هو الحوكمة في المؤسسات الحكومية والمتغير التابع الأول هو تحسين الاداء داخل مؤسسات التعليم العالى .

الدراسات السابقة

(١) دراسة الباحث (احمد محمد احمد برقعان ٢٠١٢):

أهداف البحث : توضيح المفاهيم المرتبطة بحوكمة الجامعات، والوقوف على دور الحوكمة في الاسهام في مواجهة التحديات التي تواجه الجامعات .

النتائج:

- ١- إحتياج الجامعات الى الابتكار لكي تنتج للمجتمع خريجين ومنافسين لديهم القدرة في النمو الاجتماعي .
- ٢- ضرورة تطوير القوانين والتشريعات التي تتضمن وجود استقلال حقيقي للجامعات من كافة الجوانب المالية والادارية .

(٢) دراسة الباحث (علاى إيمان ٢٠١٥)

أهداف البحث:

- ١ - معرفة الاتجاهات الحديثة للحوكمة في قطاع التعليم العالى .

٢ . تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة الجامعية وإمكانية تطبيقها .
النتائج: تطبيق الحوكمة تمثل أهمية كبيرة في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال تطبيق مفهوم ضمان الجودة .

٣) دراسة الباحث (يعقوب عادل ناصر الدين ٢٠١٧)

أهداف البحث: استقصاء حوكمة الجامعات من حيث المعنى ومراحل التطبيق والمؤشرات في ضوء متطلبات الجودة الشاملة .

النتائج:

- ١- إن حوكمة الجامعات كتلة متكاملة تحقق التوازن .
- ٢- ضرورة تطبيق الركائز الأساسية للحوكمة وهي الشفافية والمشاركة والمسائلة .

٤) دراسة الباحث (عزة نادى عبد الظاهر عبد الباقي ٢٠١٧)

أهداف البحث:

- ١- عرض مفهوم الحوكمة ومعوقات تطبيقها .
 - ٢- مقارنة حوكمة الجامعات الفنلندية بحوكمة الجامعات المصرية .
- النتائج: ضرورة تعزيز الحوكمة بالجامعات المصرية في ضوء الاستفادة من خبرات الجامعة الافتراضية الفنلندية .

٥) دراسة الباحث (Good and Seow عام ٢٠٠٢ م)

أهداف البحث:

- ١- دراسة تأثير آليات الحوكمة في الشركات على مستوى جودة التقارير المالية .
- ٢- تأثير آليات الحوكمة على المراجعين الداخليين والخارجيين من خلال تطبيقها على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة .

النتائج:

- ١- ضرورة تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة .
- ٢- أهمية القواعد الأخلاقية في تحقيق جودة التقارير المالية .

٦) دراسة الباحث (Mark Myring) (2010)

أهداف البحث: دراسة تأثيرات تطبيق آليات الحوكمة فى المؤسسات على قيمة المعلومات وقرارات مستخدمى القوائم المالية فى USA .

النتائج:

- ١- وجود علاقات ذات تأثي معنوى بين تطبيق آليات الحوكمة فى المؤسسات وبين جودة قرارات مستخدمى القوائم المالية .
- ٢- ضرورة جودة القوائم المالية للمساعدة فى عملية اتخاذ القرارات .

الإطار النظرى

أولاً: (مفهوم الحوكمة): يعتبر مصطلح Corporate Governance هو الترجمة المختصرة لمفهوم الحوكمة اما الترجمة العلمية التى تم الاتفاق عليها للمصطلح هى (ممارسة الادارة بأسلوب رشيد). وتعددت مفاهيم الترجمة لذلك المصطلح بحيث يدل كل مفهوم على وجهة النظر التى يتبناها مقدم التعريف .ومن أهم تلك المفاهيم.* مفهوم مؤسسة التمويل الدولية : IFC عرفت تلك المؤسسة الحوكمة بانها (النظام الذى يتم من خلاله ادارة المؤسسات)

* مفهوم منظمة التعاون الاقتصادى : OECD (مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على ادارة المؤسسات ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من المساهمين) وهناك مفاهيم اخرى للحوكمة وهى "مجموعة من القواعد التى تستخدم لادارة المؤسسات من الداخل وقيام مجلس الادارة بالأشراف عليها بغرض حماية اصحاب المصالح وحقوق المساهمين " ومن خلال المفاهيم السابقة نجد أن الحوكمة تعنالنظام . (أى وجود نظام للتحكم فى العلاقات بين الأطراف الاساسية التى تؤثر فى الاداء. والتى تشتمل على مجموعة من المقومات تعمل على تحديد المسئول والمسئولية وذلك بغرض وجود زيادة قدرة المؤسسه) ولعل من أهم الاسباب التى أدت إلى ظهور الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التى مرت بالعديد من دول شرق آسيا

وروسيا وامريكا فى التسعينات من القرن المنصرم وكذلك ما شهدته كبرى الدول الاقتصادية (الولايات المتحدة الامريكية) خلال عام ٢٠٠٢ من انهيارات مالية ومحاسبية واقتصادية. ونتيجة إلى اتساع حجم المؤسسات الأمر الذى أدى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ووقوع كثير من المؤسسات فى أزمات مالية وادارية ولعل من أبرزها شركة وورلد كوم و أنزون فى الولايات المتحدة عام ٢٠٠١. (البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة فى الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣)

وقد زاد الاهتمام بالحوكمة نتيجة اتجاه العديد من الدول الى التحول إلى الاقتصاد الرأسمالى الذى يعتمد على المؤسسات الخاصة بدرجة كبيرة لتحقيق معدلات نمو اقتصادى متواصلة ومرتفعة .

لذلك فإن الحوكمة تهدف إلى وضع قواعد وضوابط وآليات لغرض تحقيق العدالة والشفافية .وتحديد المسؤولية وبالتالي تحقق الحماية لاصحاب المصالح مع الاخذ فى الاعتبار مصلحة العمال والعمل والحد من استغلال السلطات فى غير المصالح العامة مما يترتب عليه اتاحة فرص للعمل على اساس الكفاءة دون تدخل المحسوبية وتنمية المدخرات وهذه القواعد تؤكد على ضرورة الالتزام بأحكام القانون . وضمان مراجعة الاداء المالى ووجود أنظمة ادارية تستطيع مسائلة الادارة بالاضافة إلى وجود لجنة مراجعة من غير أعضاء الادارة التنفيذية لتحقيق رقابة مستقلة عن التنفيذ.

ثانياً خصائص الحوكمة فى المؤسسات: يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم القديمة من قدم الحضارة الانسانية فهو يعبر ببساطة عن (الحكم) وتعنى عملية صنع القرار وتحديد المسئوليات.

ولقد وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ثمانية خصائص لتطبيق الحوكمة الرشيدة وذلك بغرض حصر الفساد الى ادنى حد بالاضافة الى اخذ آراء اصحاب المصالح للوصول الى حاضر ومستقبل يعبر عن احتياجات المجتمع وهى(المشاركة - اتباع القواعد القانونية - الشفافية - الاستجابة - الكفاءة والفاعلية - الانصاف والشمولية - المسائلة - التوافق) وهى على النحو التالى.

- ١- المشاركة (**Participation**): ترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة أن مشاركة كافة فئات المجتمع هي ركن الزاوية في الإدارة الرشيدة، وقد تكون هذه المشاركة إما مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة.
- لذا كان من الضروري والمهم الإشارة الى أن الديمقراطية لاتعنى زيادة الاهتمام بنقاط الضعف فى المجتمع، ولكن الحوكمة تأخذ تلك النقاط بعين الاعتبار فى ممارسة عملية صنع القرارات.
- ٢- القواعد القانونية (**Rule of law**): تعتبر القواعد القانونية العادلة التى يتم فرضها دون تحيز من الخصائص الاساسية فى الحوكمة فى تنعكس على الحماية الكاملة لحقوق المواطنين، بالإضافة الى وجود قضاء عادل ومستقل وغير قابل للفساد ومحاييد.
- ٣- الشفافية (**Transparency**): وتعنى ان المعلومات المتاحة يمكن الوصول اليها مباشرة وبحرية من اصحاب المصالح المشاركين فى القرارات بالإضافة الى ان القرارات التى اتخذت والتى تنفذ لا بد ان تخضع للوائح والقواعد القانونية، وان تكون واضحة ومحددة ويسهل فهمها.
- ٤- الاستجابة (**Responsiveness**): تتطلب الحوكمة فى المؤسسات وضع اطار زمنى محدد و مقبول لخدمة اصحاب المصالح من خلال تبسيط الاجراءات.
- ٥- التوافق (**Consensus oriented**): يوجد هناك العديد من الجهات الفعالة والعديد من الاراء داخل كل مجتمع، وتتطلب الحوكمة وساطة لتلك المصالح المختلفة للوصول الى توافق واسع فى المؤسسات لتحقيق مصالح الجميع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال منظور واسع ولكن فى المدى الطويل، وهذا ما يطلق عليه مصطلح التنمية المستدامة.
- ٦- الإنصاف والشمولية (**Equity and inclusiveness**): لا بد ان يشعر جميع اطراف اصحاب المصالح بأن لديهم حيز من الرفاهية، ولايشعرون انهم مستبعدون، وهذا يتطلب من الجميع الحصول على فرص متساوية لتحسين الاداء والاحساس بالرفاهية.
- ٧- الكفاءة والفاعلية (**Effectiveness and efficiency**): يُعنى بفاعلية الحوكمة (الحكم الرشيد) أنه من الضروري على المؤسسات ان تلبى احتياجات المجتمع من خلال

الاستفادة القصوى من الموارد الموضوعة تحت تصرفها، اما بالنسبة لمفهوم الكفاءة فى الحوكمة يعنى الاستخدام الرشيد لتلك الموارد مما يعمل على استدامة تلك الموارد الطبيعية وحماية البيئة .

٨- **المساءلة (Accountability)** : تعتبر المسائلة شرط اساسى للحوكمة الجيدة، ليس فقط فى المؤسسات الحكومية ولكن ايضاً فى مؤسسات القطاع الخاص، يجب ان تكون تلك المؤسسات والمنظمات مسئولة امام الجمهور، وتختلف المسائلة باختلاف القرارات والاجراءات المتخذة داخلياً اوخارجياً، فنجد فى المؤسسات العامة تقع المسائلة على عاتق من يقوم باصدار القرارات والاجراءات، فالمساءلة لايمكن فرضها من دون شفافية وسيادة القانون .

إجراءات البحث

قام الباحثون بجمع البيانات من خلال استمارات استبيان للسادة اعضاء هيئة التدريس والاداريين والطلاب بجامعة عين شمس خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩

إجراءات الدراسة التطبيقية: تمثل الدراسة التطبيقية حصراً لآراء المشاركين فى تفعيل دورالحوكمة لتحسين أداء الجامعات (جامعة عين شمس) كنموذج من نماذج المؤسسات الحكومية بإعتبارها تمثل مجتمع متكامل الجوانب .

١- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب بجامعة عين شمس فى العام الدراسى ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢- **عينة الدراسة:** أجريت تلك الدراسة على عينة تتكون من ثلاث فئات تمثل الركائز الأساسية للمجتمع الجامعى ،وهى : - السادة أعضاء هيئة التدريس - الإداريين - الطلاب

وقد تم الاختيار بالطريقة العشوائية لكل من السادة أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب، وانتقيت من الكليات المختلفة لجامعة عين شمس حتى تكون الدراسة شاملة وذات مصداقية .

٣- أداة الدراسة: تم استخدام طريقة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالدراسة بالإضافة الى المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق مقابلة لبعض مفردات العينة من السادة أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين .

و لتحقيق اهداف الدراسة وتحديد الاتجاهات الحديثة للحوكمة وحوكمة الأداء فى قطاع التعليم العالى من خلال تطبيق الاصلاحات المنتهجة تم إجراء دراسة تطبيقية على كليات مختلفة بجامعة عين شمس للعام الجامعى ٢٠١٧/٢٠١٨ .

حيث استهدفت الدراسة ثلاثة عناصر رئيسية تعتبر الركيزة الأساسية لفشل أو نجاح الأنظمة التعليمية وهم السادة اعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب . ولهذا وجب الأخذ بأرائهم ومقترحاتهم لعمل أى إصلاحات أو تجديد أو تغيير يشمل المنظومة التعليمية فى الجامعات، فهم يمثلون الواقع العملى لأنهم هم الأكثر دراية بواقع التعليم فى جامعة عين شمس . ولهذا تم صياغة ثلاثة استبيانات وتم توزيعها على الأساتذة والإداريين والطلاب بالجامعة، وهى على النحو التالى

أولاً: استبيان السادة أعضاء هيئة التدريس: تم توزيع ٦٧ استمارة استبيان على السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتم استردادها بنسبة ١٠٠%، وتنقسم الدراسة إلى جزئين .
الجزء الأول: يمثل التحليل الديموجرافى للعينة، وتشمل النوع، والخبرة، والدرجة العلمية .
الجزء الثانى: يشمل التحليل الإحصائى للمتغيرات، حيث اشتمل على عبارات موزعة على محاور الدراسة.

ثانياً: استبيان السادة الإداريين: تم توزيع ٦٩ استمارة استبيان على الإداريين بالجامعة، وتم استردادها بنسبة ١٠٠%، وتنقسم الدراسة إلى جزئين .
الجزء الأول: يمثل التحليل الديموجرافى للعينة، وتشمل النوع، والخبرة، والعمر .
الجزء الثانى: يشمل التحليل الإحصائى للمتغيرات، حيث اشتمل على عبارات موزعة على محاور الدراسة.

ثالثاً: استبيان الطلاب: تم توزيع ٦٧ استمارة استبيان على الطلاب بالجامعة، وتم استردادها بنسبة ١٠٠%، وتنقسم الدراسة إلى جزئين .

الجزء الأول: يمثل التحليل الديموجرافي للعينة، وتشمل النوع، والسنة الدراسية .
الجزء الثاني: يشمل التحليل الإحصائي للمتغيرات ' حيث اشتمل على عبارات موزعة على محاور الدراسة.

نتائج البحث ومناقشتها

تم تقسيم عينة الدراسة باستخدام نظام العينة العشوائية، وتم توزيع الاستمارات على ثلاثة مستويات النحو التالي:

(١) أعضاء هيئة التدريس:

جدول رقم (١): التحليل الديموجرافي لأعضاء هيئة التدريس

النوع	التكرار	النسبة	الخبرة	التكرار	النسبة	الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
ذكر	٢٦	٣٨,٨	أقل من سنة	٦	٩	معيد	٧	١٠,٤
أنثى	٤١	٦١,٢	من ١-٥ سنوات	١٣	١٩,٤	مدرس مساعد	٨	١١,٩
			من ٦-١٠ سنوات	١٩	٢٨,٤	مدرس	٩	١٣,٤
			أكثر من ١٠ سنوات	٢٦	٣٨,٨	أستاذ مساعد	٨	١١,٩
						أستاذ	٧	١٠,٤
						أستاذ متفرغ	١٠	١٤,٩

يتضح لنا من الجدول رقم (١) ان عدد الذكور ٢٦ فرد بنسبه ٣٨,٨% مقابل ٤١ انثى بنسبة ٦١,٢% من عينة الدراسة، والخبرة اقل من سنة تمثل ٩% ومن ١-٥ سنة تمثل ١٩,٤% ومن ٦-١٠ سنوات ٢٨,٤% من عينة الدراسة وأكثر من ١٠ سنوات تمثل ٣٨,٨% من عينة الدراسة، والدرجات العلمية معيد ١٠,٤% و مدرس مساعد ١١,٩% ومدرس ١٣,٤% وأستاذ مساعد ١١,٩% وأستاذ ١٠,٤% وأستاذ متفرغ ١٤,٩% من عينة الدراسة.

(٢) الاداريين :

جدول رقم (٢): التحليل الديموجرافي للاداريين

النسبة	التكرار	العمر	النسبة	التكرار	الخبرة	النسبة	التكرار	النوع
٥,٨	٤	أقل من ٢٥ سنة	٤,٣	٣	أقل من سنة	٤٤,٩	٣١	ذكر
٢٩	٢٠	من ٢٥-٣٥ سنة	٨,٧	٦	من ١-٥ سنوات	٥٥,١	٣٨	أنثى
٣٩,١	٢٧	من ٣٦-٤٠ سنة	٣٠,٤	٢١	من ٦-١٠ سنوات			
٢١,٧	١٥	من ٤٦-٥٥ سنة	٥٦,٥	٣٩	أكثر من ١٠ سنوات			
٢,٩	٢	من ٥٦-٦٠ سنة						

يتضح لنا من الجدول رقم (٢) ان عدد الذكور ٣١ فرد بنسبه ٤٤,٩% مقابل ٣٨ انثى بنسبة ٥٥,١% من عينة الدراسة، والخبرة اقل من سنة تمثل ٤,٣% ومن ١-٥ سنة تمثل ٨,٧% ومن ٦-١٠ سنوات ٣٠,٤% من عينة الدراسة وأكثر من ١٠ سنوات تمثل ٥٦,٥% من عينة الدراسة، والعمر أقل من ٢٥ سنة ٥,٨% ومن ٢٥ - ٣٥ سنة ٢٩% ومن ٣٦-٤٠ سنة ٣٩,١% ومن ٤٦-٥٥ سنة ٢١,٧% ومن ٥٦-٦٠ سنة ٢,٩% من عينة الدراسة.

(٣) الطلاب :

جدول رقم (٣): التحليل الديموجرافي للطلاب

النسبة	التكرار	السنة الدراسية	النسبة	التكرار	النوع
٢٦,٥	١٨	الفرقة الاولى	٣٢,٤	٢٢	ذكر
٢٠,٦	١٤	الفرقة الثانية	٦٦,٢	٤٥	انثى
١٧,٦	١٢	الفرقة الثالثة			
٢٥	١٧	الفرقة الرابعة			

يتضح لنا من الجدول رقم (٣) ان عدد الذكور ٢٢ فرد بنسبه ٣٢,٤% مقابل ٤٥ انثى بنسبة ٦٦,٢% من عينة الدراسة، والسنة الدراسية الفرقة الاولى ٢٦,٥% والفرقة الثانية ٢٠,٦% والفرقة الثالثة ١٧,٦% والفرقة الرابعة ٢٥% من عينة الدراسة.

أولاً: اختبار الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان : إن الثبات يعنى استقرار القياس وعدم تناقضه مع نفسه، لذلك قام الباحث باستخدام معامل قياس الثبات ألفا كرونباخ، بالإضافة إلى

معامل صدق المحك الذي يمثل الجذر التربيع لمعامل الثبات، ونظرا إلى انه كلما اقتربت قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح دل ذلك على مصداقية البيانات وأنها تعكس العينة واقع مجتمع الدراسة، لذلك يتضح لنا بعد قياس الثبات والصدق

(١) أعضاء هيئة التدريس:

جدول رقم(٤): معامل قياس الصدق والثبات لعينة أعضاء هيئة التدريس

معامل الصدق	معامل الثبات	رمز المتغير	المحور
%٩٢,٢٠	%٨٥,٠٠	Y	تأثير خصائص الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات الحكومية
%٩١,٤٣	%٨٣,٦٠	X1	دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي
%٨٧,٨١	%٧٧,١٠	X2	وجود علاقة بين آليات الحوكمة والرقابة على الاداء

حيث يتضح لنا من الجدول رقم (٤) أن معامل الصدق لأسئلة محاور الدراسة تتراوح بين (%٧٧,١ و %٨٥) تعبر عن مشكلة الدراسة محل البحث، وبمعامل ثبات يتراوح بين (%٨٧,٨١ و %٩٢,٢٠).

(٢) الإداريين:

جدول رقم(٥): معامل قياس الصدق والثبات لعينة الأداريين

معامل الصدق	معامل الثبات	رمز المتغير	المحور
%٩٠,٣٩	%٨١,٧٠	Y	دراسة تأثير خصائص الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات الحكومية
%٧٦,٢٩	%٥٨,٢٠	X1	دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي
%٧٤,٥٧	%٥٥,٦٠	X2	وجود علاقة بين آليات الحوكمة والرقابة على الاداء

كما يتضح لنا من الجدول رقم (٥) أن معامل الصدق لأسئلة محاور الدراسة تتراوح بين (%٥٥,٦٠ و %٨١,٧٠) تعبر عن مشكلة الدراسة محل البحث، وبمعامل ثبات يتراوح بين (%٧٤,٥٧ و %٩٠,٣٩).

(٣) الطلاب:

جدول رقم (٦): معامل قياس الصدق والثبات لعينة الطلاب

معامل الصدق	معامل الثبات	رمز المتغير	المحور
%٩٦,٠٢	%٩٢,٢٠	Y	دراسة تأثير خصائص الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات الحكومية
%٩٧,٠١	%٩٤,١٠	X1	دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي
%٧٧,٨٥	%٦٠,٦٠	X2	وجود علاقة بين آليات الحوكمة والرقابة على الاداء

حيث يتضح لنا من الجدول رقم (٦) أن معامل الصدق لأسئلة محاور الدراسة تتراوح بين (%٦٠,٦٠ و %٩٤,١٠) تعبر عن مشكلة الدراسة محل البحث، وبمعامل ثبات يتراوح بين (%٧٧,٨٥ و %٩٧,٠١).

ثانياً: مقياس ليكارد الخماسي لمعرفة اتجاهات آراء المستجيبين:

الجدول رقم (٧): مقياس ليكارد الخماسي بمحور تأثير خصائص الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الحكومية

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط	مطلقاً لا أوافق	لا أوافق	رأي ليس لي	أوافق	تماماً أوافق	المقياس	
أوافق تماماً	٠,٤٧	٤,٦٩				٢٠	٤٥	تكرار	١ يتم تبادل الخبرات مع الزملاء والرؤساء بغرض التطوير والتحسين المستمر
						٣٠,٨	٦٩,٢	نسبة	
أوافق	٠,٥٦	٤,٢٠		١	٢	٤٦	١٧	تكرار	٢ يستخدم الاساتذة الوسائل التعليمية الحديثة في التدريس وتجميع المادة العلمية
				١,٥	٣	٦٩,٧	٢٥,٨	نسبة	
أوافق تماماً	٠,٦٩	٤,٤٨		١	٤	٢٣	٣٨	تكرار	٣ تكون المشاركة للاساتذة مستمرة وفعالة
				١,٥	٦,١	٣٤,٨	٥٧,٦	نسبة	
أوافق	٠,٧٣	٤,٢١		٤		٤٠	٢٢	تكرار	٤ توجد مرونة في تطبيق القوانين واللوائح
				٦,١		٦٠,٦	٣٣,٣	نسبة	
أوافق تماماً	٠,٨٥	٤,٣٣		٥	١	٢٧	٣٣	تكرار	٥ توجد قدرة لدى الاساتذة على تحديد اوجة القوة والضعف داخل الجامعة
				٧,٦	١,٥	٤٠,٩	٥٠	نسبة	
أوافق	٠,٦٧	٤,٢٦		١	٥	٣٥	٢٤	تكرار	٦ يوجد لدى الاساتذة القدرة على التقييم والقيوم الذاتي
				١,٥	٧,٧	٥٣,٨	٣٦,٩	نسبة	
أوافق	٠,٥٠	٤,٣٦	٠	١٢	١٢	١٩١	١٧٩	تكرار	جملة المحور
			٠	٣,٠٣	٣,٠٥	٤٨,٤٣	٤٥,٤٧	نسبة	

أ) اتجاه آراء أعضاء هيئة التدريس: يتضح لنا من الجدول رقم (٧) أن هناك إجابة بـ (أوافق) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور تأثير خصائص الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الحكومية حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤,٣١) والانحراف المعياري الاجمالي للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠,٥٠).

الجدول رقم (٨): مقياس ليكارد الخماسي بمحور دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي

م	المقياس	اوافق تماماً	اوافق	ليس لى رأى محدد	لاوافق	لا اوافق مطلقاً	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
١	تكرار	٤٠	٢٥	١			٤,٥٩	٠,٥٣	اوافق تماماً
	نسبة	٦٠,٦	٣٧,٩	١,٥					
٢	تكرار	٢٤	٤٠	٢			٤,٣٠	٠,٦٣	اوافق
	نسبة	٣٦,٤	٦٠,٦	٣					
٣	تكرار	٣٠	٣١	٣	٢		٤,٣٥	٠,٧١	اوافق
	نسبة	٤٥,٥	٤٧	٤,٥	٣				
٤	تكرار	١١	٥٣	١	١		٤,١٢	٠,٤٨	اوافق
	نسبة	١٦,٧	٨٠,٣	١,٥	١,٥				
٥	تكرار	٣١	٢٩	٥	١		٤,٣٦	٠,٦٩	اوافق تماماً
	نسبة	٤٧	٤٣,٩	٧,٦	١,٥				
٦	تكرار	١٦	٤٦		٣		٤,١٥	٠,٦٤	اوافق
	نسبة	٢٤,٦	٧٠,٨		٤,٦				

تابع الجدول رقم (٨): مقياس ليكارد الخماسي بمحور دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان

جودة التعليم العالي

م	المقياس	اوافق تماماً	اوافق	ليس لي رأي محدد	لا اوافق	لا اوافق مطلقاً	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
٧	تكرار	٣٠	٣١		٥		٤,٣٠	٠,٨٢	اوافق
	نسبة	٤٥,٥	٤٧		٧,٦				
٨	تكرار	٣٤	٢٨	٢	٢		٤,٤٢	٠,٧٠	اوافق تماماً
	نسبة	٥١,٥	٤٢,٤	٣	٣				
٩	تكرار	١٣	٤٩	٢	٢		٤,١١	٠,٥٩	اوافق
	نسبة	١٩,٧	٧٤,٢	٣	٣				
	تكرار	٢٢٩	٣٣٢	١٦	١٦	٠	٤,٣٠	٠,٤٢	اوافق
	نسبة	٣٨,٦	٥٦,٠	٢,٦٨	٢,٦٩	٠,٠٠			

يتضح لنا من الجدول رقم (٨) أن هناك إجابة ب (أوافق) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤,٣٠) والانحراف المعياري الإجمالي للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠,٤٢) .

الجدول رقم (٩): مقياس ليكارد الخماسي بمحور وجود علاقة بين آليات الحوكمة والرقابة على الاداء

٩	المقياس	تكاملاً وافق	وافق	رأي محدد ليس لي	لاوافق	مطلقاً لاوافق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
١	تكرار	٢٥	٣٦	٣	١		٤,٣١	٠,٦٤	وافق
	نسبة	٣٨,٥	٥٥,٤	٤,٦	١,٥				
٢	تكرار	١١	٤٧	٣	٤		٤,٠٠	٠,٦٨	وافق
	نسبة	١٦,٩	٧٢,٣	٤,٦	٦,٢				
٣	تكرار	١٦	٣٣	١٦			٤,٠٠	٠,٧١	وافق
	نسبة	٢٤,٦	٥٠,٨	٢٤,٦					
٤	تكرار	١١	٣٧	١٤	٣		٣,٨٦	٠,٧٥	وافق
	نسبة	١٦,٩	٥٦,٩	٢١,٥	٤,٦				
جملة المحور	تكرار	٦٣	١٥٣	٣٦	٨	٠	٤,٠٤	٠,٥٤	وافق
	نسبة	٢٤,٢٣	٥٨,٨٥	١٣,٨٣	٣,٠٨	٠,٠٠			

يتضح لنا من الجدول رقم (٩) أن هناك إجابة ب (أوافق) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور وجود علاقة بين آليات الحوكمة والرقابة على الاداء حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤,٠٤) والانحراف المعياري الاجمالي للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠,٥٤) .

ب) اتجاه آراء الإداريين: يتضح لنا من الجدول رقم (١٠) أن هناك إجابة ب (أوافق) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور تأثير خصائص الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات الحكومية حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤,٤١) والانحراف المعياري الاجمالي للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠,٤٧) .

الجدول رقم (١٠): مقياس ليكارد الخماسي بمحور دراسة تأثير خصائص الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الحكومية

٩	المقياس	تعاماً وافق	وافق	رأي محدد لا	لا وافق	مطلقاً لا وافق	المتوسط	المعياري الانحراف	النتيجة
١	تكرار	٤٧	٢٠		٢		٤,٦٢	٠,٦٤	وافق
	نسبة	٦٨,١	٢٩		٢,٩				تماماً
٢	تكرار	٢٨	٤٠	١			٤,٣٩	٠,٥٢	وافق
	نسبة	٤٠,٦	٥٨	١,٤					تماماً
٣	تكرار	٣٩	٢٥	١	٣		٤,٤٧	٠,٧٤	وافق
	نسبة	٥٧,٤	٣٦,٨	١,٥	٤,٤				تماماً
٤	تكرار	١٦	٤٨	٣	٢		٤,١٣	٠,٦٢	وافق
	نسبة	٢٣,٢	٦٩,٦	٤,٣	٢,٩				تماماً
٥	تكرار	٣٧	٢٧	٣	٢		٤,٤٣	٠,٧٢	وافق
	نسبة	٥٣,٦	٣٩,١	٤,٣	٢,٩				تماماً
٦	تكرار	٤٠	٢٥	١	٢	١	٤,٤٦	٠,٨٠	وافق
	نسبة	٥٨	٣٦,٢	١,٤	٢,٩	١,٤			تماماً
٧	تكرار	٣١	٣٤	١	١	١	٤,٣٧	٠,٧٣	وافق
	نسبة	٤٥,٦	٥٠	١,٥	١,٥	١,٥			تماماً
٨	تكرار	٢٣٨	٢١٩	١٠	١٢	٢	٤,٤١	٠,٤٧	وافق
	نسبة	٤٩,٥	٤٥,٥٢٩	٢,٥	٢,٥	٠,٤١٤٣			تماماً

يتضح لنا من الجدول رقم (١١) أن هناك إجابة ب (أوافق) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤,٣٣) والانحراف المعياري الاجمالي للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠,٤١) .

الجدول رقم (١١): مقياس ليكارد الخماسي بمحور دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي

رقم	المعيار	أوافق تماماً	أوافق	رأى محدد ليس لي	لا أوافق	مطلقاً لا أوافق	المتوسط	المعياري	الانحراف	النتيجة
١	أرى أن الجودة مسئولية جماعية لفريق العمل بالمنظمة	تكرار	٤٢	٢٥	١	١	٤,٥٧	٠,٦١	أوافق تماماً	
		نسبة	٦٠,٩	٣٦,٢	١,٤	١,٤				
٢	يتم استخدام الوسائل العلمية الحديثة في تدريب العاملين	تكرار	١٦	٥١	١	١	٤,١٩	٠,٥٢	أوافق	
		نسبة	٢٣,٢	٧٣,٩	١,٤	١,٤				
٣	يتم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في اداء الاعمال	تكرار	١٨	٥٠	١	١	٤,٢٣	٠,٥٢	أوافق	
		نسبة	٢٦,١	٧٢,٥	١,٤	١,٤				
	جملة المحور	تكرار	٧٦	١٢٦	٢	٣	٤,٣٣	٠,٤١	أوافق	
		نسبة	٣٦,٧٣	٦٠,٨٧	٠,٩٣	١,٤٠				

الجدول رقم (١٢): مقياس ليكارد الخماسي بمحور وجود علاقة بين آليات الحوكمة والرقابة على الأداء

م	المقياس	اوافق تماماً	اوافق	ليس لي رأي محدد	لا اوافق	لا اوافق مطلقاً	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
١	تكرار	٤٢	٢٠	٢	٥		٤,٤٣	٠,٨٧	اوافق تماماً
	نسبة	٦٠,٩	٢٩	٢,٩	٧,٢				
٢	تكرار	٣٨	٢٩	١	١		٤,٥١	٠,٦١	اوافق تماماً
	نسبة	٥٥,١	٤٢	١,٤	١,٤				
٣	تكرار	٢٣	٤٤	١	١		٤,٢٩	٠,٥٧	اوافق تماماً
	نسبة	٣٣,٣	٦٣,٨	١,٤	١,٤				
جملة المحور	تكرار	١٠٣	٩٣	٤	٧		٤,٤١	٠,٥١	اوافق تماماً
	نسبة	٤٩,٧٧	٤٤,٩٣	١,٩٠	٣,٣٣	٠,٠٠			

يتضح لنا من الجدول رقم (١١) أن هناك إجابة ب (أوافق تماماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور وجود علاقة بين آليات الحوكمة والرقابة على الاداء حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤,٤١) والانحراف المعياري الاجمالي للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠,٥١) .

ج) اتجاه آراء الطلاب:

الجدول رقم (١٣): مقياس ليكارد الخماسي بمحور دراسة تأثير خصائص الحوكمة في تحسين

اداء المؤسسات الحكومية

م	المقياس	وافق تماماً	وافق	ليس لى رأى محدد	لاوافق	لاوافق مطلقاً	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
١	توجد فرص متكافئة وعادلة في العملية التعليمية	٣٥	٢٠	١	١٠	٢	٤,١٢	١,١٧٩	وافق تماماً
	نسبة	٥١,٥	٢٩,٤	١,٥	١٤,٧	٢,٩			
٢	يتم تحفيز الطلاب على المشاركة في العمل الجماعي في مختلف المجالات	٣٩	١٩	٣	٥	٢	٤,٢٩	١,٠٥٢	وافق تماماً
	نسبة	٥٧,٤	٢٧,٩	٤,٤	٧,٤	٢,٩			
٣	أرى انه يتم احترام وتقدير قدرات ومواهب واره الطلاب المتميزين	٣٦	٢٤	١	٤	٣	٤,٢٦	١,٠٦	وافق تماماً
	نسبة	٥٢,٩	٣٥,٣	١,٥	٥,٩	٤,٤			
٤	أرى ان هناك مناخ ملائم للعمل الجماعي بالجامعة	٢٤	٣٢	١	٨	٢	٤,٠١	١,٠٦٦	وافق
	نسبة	٣٥,٨	٤٧,٨	١,٥	١١,٩	٣			
٥	يتم استخدام اجهزة عرض حديثة في قاعات البحث	٢٨	٣٧			٣	٤,٣٢	٠,٧٠١	وافق
	نسبة	٤١,٢	٥٤,٤			٤,٤			
٦	يتم مشاركة الطلاب فيما يتعلق بمناهج التدريس واساليبه	١٥	٤٣	١	٩		٣,٩٤	٠,٨٧٩	وافق
	نسبة	٢٢,١	٦٣,٢	١,٥	١٣,٢				
جملة المحور	تكرار	١٧٧	١٧٥	٧	٣٩	٩	٤,١٦	٠,٨٥	وافق تماماً
	نسبة	٤٣,٤٨	٤٣,٠٠	١,٧٣	٩,٥٨	٢,٢			

يوضح لنا من الجدول رقم (١٢) أن هناك إجابة ب (أوافق تماماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور تأثير خصائص الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات الحكومية

حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤,١٦) والانحراف المعياري الاجمالي للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠,٨٥) .

يتضح لنا من الجدول رقم (١٣) أن هناك إجابة ب (أوافق) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤,١١) والانحراف المعياري الاجمالي للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠,٨٦) .

الجدول رقم(١٤): مقياس ليكارد الخماسي بمحور دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي

م	المقياس	اوافق تماماً	اوافق	ليس لي رأي محدد	لااوافق	لا اوافق مطلقاً	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
١	تكرار	٢٨	٢٧	٣	٦	٤	٤,٠١	١,١٦٥	اوافق تماماً
	نسبة	٤١,٢	٣٩,٧	٤,٤	٨,٨	٥,٩			
٢	تكرار	٤٠	٢١	٢	٤	١	٤,٤	٠,٩١٧	اوافق تماماً
	نسبة	٥٨,٨	٣٠,٩	٢,٩	٥,٩	١,٥			
٣	تكرار	٢٣	٣٣	٤	٢	٦	٣,٩٦	١,١٥٢	اوافق
	نسبة	٣٣,٨	٤٨,٥	٥,٩	٢,٩	٨,٨			
٤	تكرار	١٨	٤٣	٢	٤	١	٤,٠٧	٠,٨١٦	اوافق
	نسبة	٢٦,٥	٦٣,٢	٢,٩	٥,٩	١,٥			

تابع الجدول رقم (١٤): مقياس ليكارد الخماسي بمحور دراسة تطبيق الحوكمة الجامعية لضمان جودة التعليم العالي

م	المقياس	وافق تماماً	وافق	ليس لى رأى محدد	لاوافق	لاوافق مطلقاً	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
٥	يتم تنمية الوعي بالتطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة داخل المحاضرات وقاعات البحث	٢٢	٣٧	٣	٤	٢	٤,٠٧	٠,٩٣٥	وافق
		٣٢,٤	٥٤,٤	٤,٤	٥,٩	٢,٩			
٦	تتوافر مكتبة تحتوي على كافة الكتب والمراجع العلمية التي لها علاقة بالمناهج الدراسية	٣٣	٢٨	٢	٤	١	٤,٢٩	٠,٨٩٩	وافق تماماً
		٤٨,٥	٤١,٢	٢,٩	٥,٩	١,٥			
٧	يوجد تنوع فى اساليب نقل المعلومات وتبنى الافكار الجديدة	١٨	٣٩	٢	٤	٤	٣,٩٤	١,٠٤٣	وافق
		٢٦,٩	٥٨,٢	٣	٦	٦			
	جملة المحور	١٨٢	٢٢٨	١٨	٢٨	١٩	٤,١١	٠,٨٦	وافق
		٣٨,٣٠	٤٨,٠١	٣,٧٧	٥,٩٠	٤,٠١			

يتضح لنا من الجدول رقم (١٤) أن هناك إجابة ب (أوافق تماماً) على كافة أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور وجود علاقة بين آليات الحوكمة والرقابة على الاداء حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي المحور (٤,٠٤) والانحراف المعياري الاجمالي للأسئلة من متوسطها الحسابي بمقدار (٠,٩٣) .

الجدول رقم (١٥): مقياس ليكارد الخماسي بمحور وجود علاقة بين آليات الحوكمة والرقابة على الأداء

م	المقياس	اوافق تماماً	اوافق	ليس لى رأى محدد	لاوافق	لا اوافق مطلقاً	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
١	تكرار	٤٣	١٧	١	٦	١	٤,٤٠	١,٠٠	اوافق
	نسبة	٦٣,٢	٢٥	١,٥	٨,٨	١,٥			اوافق تماماً
٢	تكرار	٢٩	١٣	٢	١٠	١٤	٣,٤٩	١,٦٣	اوافق
	نسبة	٤٢,٦	١٩,١	٢,٩	١٤,٧	٢٠,٦			اوافق تماماً
٣	تكرار	٣٢	٢٨	٢	٤	٢	٤,٢٤	٠,٩٨	اوافق
	نسبة	٤٧,١	٤١,٢	٢,٩	٥,٩	٢,٩			اوافق تماماً
جملة المحور	تكرار	١٠٤	٥٨	٥	٢٠	١٧	٤,٠٤	٠,٩٣	اوافق
	نسبة	٥٠,٩٧	٢٨,٤٣	٢,٤٣	٩,٨٠	٨,٣٣			اوافق تماماً

نتائج الدراسة

تطبيقاً للمعادلات السابقة كانت نتيجة التحليل الإحصائي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات

التابعة بالجدول رقم (٤) على النحو التالي :

جدول رقم (١): معامل التحديد للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغير التابع	معامل التحديد	معامل الارتباط الكلي للنموذج
أراء اعضاء هيئة التدريس	%٧٥,٠٠	%٥٥,٦٠
أراء الاداريين	%٨١,٧٠	%٦٥,٧٠
أراء الطلاب	%٩٣,٥٠	%٨٧,٢٠

حيث يتضح لنا مايلي :

- وفقاً لأراء اعضاء هيئة التدريس: فإن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (دراسة

تأثير خصائص الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات الحكومية) تعود بنسبة %٧٥ إلى

التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وبمعامل ارتباط كلي متوسط قدرة %٥٥,٦،

ومعادلة الانحدار هي:

$$y = 0.610 + 0.870\chi_1 + 0.417$$

- وفقاً لآراء الإداريين: فإن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (دراسة تأثير خصائص الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الحكومية) تعود بنسبة ٨١,٧٠% إلى التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وبمعامل ارتباط كلي متوسط قدرة ٦٥,٧٠%، ومعادلة الانحدار هي:

$$y = 0.030 + 0.517\chi_1 + 0.486\chi_2 + 0.390$$

- وفقاً لآراء الطلاب: فإن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (دراسة تأثير خصائص الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الحكومية) تعود بنسبة ٩٣,٥% إلى التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وبمعامل ارتباط كلي متوسط قدرة ٨٧,٢٠%، ومعادلة الانحدار هي:

$$y = 0.364 + 0.924\chi_1 + 0.181$$

وتتوافق النتائج التي تم الوصول إليها في الدراسة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة ونذكر منها.

دراسة علالى إيمان ٢٠١٥:

النتائج: ولقد توصلت نتائج الدراسة الى ان الحوكمة تمثل اهمية كبيرة في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال تطبيق ضمان الجودة.

دراسة مقديش نزيهة ٢٠١٠:

النتائج: ولقد تلخصت النتائج بمقارنة اسلوبى (المعاينة العشوائية ،معاينة الحصص) الى ضرورة توسيع دراسة الحوكمة الى جميع افراد الاسرة الجامعية (اعضاء هيئة التدريس- الطلاب- الاداريين) والتطرق الى العديد من مبادئ الحوكمة مثل الافصاح والشفافية ،الفاعلية من خلال اساليب اكثر واقعية، مثل تقييم مشاريع البحث في الجامعة .

التوصيات

يقترح الباحث ما يلي :-

- قيام وزارة التعليم العالي بوضع نظام واضح لحوكمة الجامعات كمتطلب لتقييم الجامعات
- نشر ثقافة الحوكمة ومبادئها في المجتمع الجامعي وطرق تطبيقها
- تفعيل مبدأ الشفافية والافصاح داخل الجامعات فيما يتعلق بتطبيق اللوائح والانظمة للداريين والطلاب
- تشكيل لجنة عليا في كل الجامعات المصرية لمتابعة تطبيق مفهوم حوكمة الجامعات

مراجع

- أحمد عزت " (٢٠٠٨): مفهوم حوكمة الجامعات والغرض منها وسبل تطبيقها"، وثيقة إنترنت متوفرة على الموقع <http://qadaya.net/node/3068>
- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. مرجع سبق ذكره. ص: ١١.
- إبراهيم العيسوي(٢٠٠٣): التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة: دار الشروق،. ص: ٣٦ - ٣٧.
- المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم العالي: " (٢٠٠٩): إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته ١٩٩٨ - ٢٠٠٩
- بدران بن لحسن " (٢٠٠٧): الجامعة من توفير المعرفة إلى إنتاجها.
- دانيال كوفمان، وارت كرائي، باب لوز يدو - تحسين التنظيم و الإدارة من التشخيص إلى التنفيذ - مجلة التمويل والتنمية .
- مجلة العلوم القانونية و الإدارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، رقم ٢٠٠٧
- عطا الله خليل ،مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي،مجلة مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩
- Michel Godet(1999): Comment traiter les citoyens aussi bien que les actionnaires – améliorer la gouvernance pour résoudre la crise de gouvernabilité- conservatoire national des arts et métier – France 1999

- International Monetary Fund- Good governance: The FMI's role- 2000
voir: www.imf.org/external/pub_consult/le_20/04/2015
- Anderson – Transition to Democracy- Columbia university Press- New
York-1999-2000 – FMI
- kaufmann.D ,Kraay.A ,and Mastruzzi.M,(2005): Governance indicators
for 1996-2004- Governance Matters IV, World bank-.
- Fawzy, S. (April 2003).: Assessment of Corporate Governance in
Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center
for Economic Studies. pp: 6-7.

**A PROPOSED FRAMEWORK FOR ACTIVATING
THE ROLE OF ENVIRONMENTAL GOVERNANCE
IN IMPROVING THE PERFORMANCE OF
GOVERNMENTAL INSTITUTIONS
AN APPLIED STUDY ON AIN SHAMS UNIVERSITY**

[16]

Sameh H. A. Hefnawi⁽¹⁾; Khaled H. Ahmed⁽²⁾ and Salah H. Salam⁽²⁾
1) post grad Institute of Environmental Studies and Research, Ain
Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

This research addresses the issue of university governance in light of the increasing interest in university governance in recent years at the global and local level. It also attempts to highlight the role of university governance in achieving a great deal of transparency and justice. Moreover, the research helps the university administration to play its main role in facing the challenges it faces. This issue is becoming increasingly important, as the demand for higher education continues to increase, and as higher education institutions, beneficiaries of public funds face new stresses to be more effective and responsive to the

demands of society and the labor market. It is imperative to move towards greater transparency and public accountability in a position to move towards greater autonomy, ensuring that education systems are managed efficiently and effectively.

The researchers come up with the following conclusions and recommendations:

Results: The Egyptian government may establish a single legal framework for the higher education sectors covering all public universities, technical institutes, and private institutions (profit and non-profit).

Recommendations: Establish a new Higher Council for Higher Education, which will be responsible for guiding the future course of the higher education system and providing the opportunity for government institutions to become more independent, and autonomous government entities, setting a definition for “Non-profit” institutions as well.

The need to establish one Higher Council for Higher Education, co-chaired by the Minister of Higher Education and the Ministry of State for Scientific Research. The Supreme Council of Universities should be the body with the highest planning and coordination authority.